أوباما يعتبر عدم تصويت الكونغرس على المساواة في الأجور بين المرأة والرجل مخيباً للآمال

الدين العام الأميركي قد يبلغ ضعف إجمالي الناتج المحلي في 2037

واشنطن ـ أ.ف.پ: اظهر تقرير نشره مكتب الموازنة في الكونغرس ان الدين العام الاميركي قد يبلغ ضعف اجمالي الناتج المحلي في العام 2037 في حال ابقت الحكومة الفيدرالية سياساتها المالية والضريبية الراهنة. وقال مكتب الموازنة في الكونغرس، وهو هيئة غير حزبية تابعة للكونغرس، في تقريره ان الدين العام الاميركي البالغ حاليا 70٪ من اجمالي الناتج المحلي سيرتفع الى 109٪ بحلول 2026 والى 200٪ في 2037.

واوضح التقرير انه اذا ما تم ابقاء التسهيلات الضريبية الراهنة ولم يتم الحد من النفقات العامة فإن الدين العام سيواصل الارتفاع. واضاف ان ازدياد الدين العام مرتبط في جزء منه باقتراب جيل «ببيبي بوم» (جيل المولودين بعيد الحرب العالمية الثانية والذين سجلوا طفرة في معدل الولادات) من سن الشيخوخة وما لهذا الامر من تداعيات على برامج الرعاية الاجتماعية للمتقاعدين مثل «مديكير» (التغطية الصحية للمسنين) و«سوشال سيكيوريتي» (رواتب المتقاعدين وتقديمات المعاقين). في المقابل، اورد التقرير سيناريو مناقضا يستند بشكل اساسي الى زيادة الضرائب، مشيرا الى انه في حال اعتمد هذا السيناريو فإن الدين العام قد ينخفض الى 53٪ من اجمالي الناتج المحلي بحلول العام 2037. ومثل هذا التقرير قد يصب في صالح الحملة الانتخابية للمرشح الجمهوري الى الانتخابات الرئاسية ميت رومني وحلفائه في الكونغرس الذين يشددون على ضرورة اقرار سياسة مالية قوامها خفض كبير في النفقات العامة. ولكن الديموقراطيين المؤيدين لتمديد العمل بالتسهيلات الضريبية المعمول بها منذ عهد الرئيس الجمهوري السابق جورج بوش سيجدون ايضا ما يرضيهم في هذا التقرير. هذا وقد وصف الرئيس الأميركي باراك أوباما عدم سماح الكونغرس بإجراء تصويت امس على ما يعرف بقانون الإنصاف والمساواة في الأجور بين الرجل والمرأة عن نفس العمل بالمخيب للآمال. ونقل بيان صحافي للبيت الأبيض عن أوباما قوله إن الجمهوريين في مجلس الشيوخ رفضوا السماح بإجراء التصويت.. مشيرا إلى أنه يشكل جزءا من تشريعات لتعزز «قانون الأجر المتساوي» وإعطاء المرأة المزيد من الأدوات لمكافحة التمييز في الأجور. وأضاف أن هذه الخطوة مخيبة للآمال في هذا الوقت الحاسم بالنسبة للطبقة الوسطى.. مشيرا إلى أن الجمهوريين في مجلس الشيوخ وضعوا المصلحة الحزبية قبل مصالح النساء الأميركيات وأسرهم.

ارتفاع الدين العام الاميركي الى 109٪ بحلول 2026 قد يؤثر على الصناعة

كبير الاقتصاديين في آسيا للاستثمار: العقود المقبلة ستشهد إعادة تقييم تدريجية لمركزية الدولار في النظام المالي العالمي

أعلنت آسيا للاستثمار عن مشاركة كبير الاقتصاديين بالشركة اليساندرو مانيولي بوكي في المنتدى الاقتصادي العالمي الذي ينعقد في اسطنبول بتركيا ما بين 4 و 6 يونيو 2012، وقد اجتذب المؤتمر ما يربو على 1000 من الشخصيات الرائدة بمجالات الأعمال، والهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بما في ذلك رؤساء دول وحكومات.

وقد شارك مانيولي بوكي في المنتدى لبحث السيناريوهات الممكنة لمستقبل النظام النقدي العالمي على خلفية ازمة منطقة اليورو وظروف الاقتصاد العالمي والأسواق اليوم، وقد ركزت جلسة النقاش على التطلعات المستقبلية لليورو، والدولار واليوان وتأثيراتها على اقتصادات الشرق الأوسط، وشمال افريقيا، ويورو آسيا.

وقد انضم الى الحلقة النقاشية التي ترأسها مانيولي بوكي ودرس الموضوع دراسة مستفيضة، عدد من الخبراء الرائدين في الاقتصاد والادارة المالية من منطقة الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا منهم جورج باباكونستنتين وزير البيئة والطاقة والتغيرات المناخية في اليونان. وتجدر الاشارة الى ان جورج كان يشغل في الفترة من 2009 الى 2011 منصب وزير المالية في اليونان حيث اجرى مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للوصول الى خطة انقاذ للدولة.

أليساندرو مانيولي بوكي

من الممكن أن يلعب اليوان الصيني دوراً محورياً في النظام النقدي العالمي في المستقبل

ومن المشاركين تشن دينغ، عميد مركز الدراسات الأوروبية بجامعة فودان بجمهورية الصين الشعبية، ومجلس الأجندات العالمية حول اوروبا، ودانيال غروس، مدير مركز دراسات السياسات الأوروبية في بلجيكا، وجان كريستوف دوراند، الرئيس الاقليمي لبنك بي ان باريبا في البحرين عن منطقة الشرق الأوسط وافريقيا، وقد اشرف على ادارة الحلقة النقاشية مايكل جاكوبيديز، وهو رئيس قسم المشاريع الريادية والابتكار بجامعة لندن للاقتصاد بالمملكة المتحدة.

وكمختص في اقتصاد الدول الآسيوية الناشئة، ركز مانيولي بوكي ملاحظاته على الاشارة الى الأهمية المتنامية للاقتصادات الآسيوية وتطلعاتها المستقبلية، وكذلك الأهمية المتزايدة للدور الذي ستضطلع به على مدى الأعوام المقبلة فيما يتعلق بالأمور النقدية الدولية.

وخلال القائه خطابه امام وفود المنتدى، قال مانيولي بوكي «ستشهد العقود المقبلة اعادة تقييم تدريجية لمركزية الدولار الأميركي في النظام المالي العالمي، وحتى اليوم، فقد اصبح البديل هو اليورو، الا انه مع الفوضى الاقتصادية في اوروبا، حدث توقف مؤقت في فكرة الانتقال من الدولار الأميركي لليورو، رغم نسبة 90٪ التي تشكلهما هاتان العملتان مجتمعين لاحتياطيات اسواق صرف العملات الأجنبية التي تحتفظ بها المصارف المركزية والحكومات، وباستشراف المستقبل، فاننا نتوقع ان نرى، على ضوء القوة الاقتصادية الناشئة في آسيا، زيادة في اهمية العملات الآسيوية، اما على مدى السنوات الخمس المقبلة، فإن على آسيا، والتي تعد احدى القوى العالمية المستقرة، قبول مسؤوليات نقدية اكبر، وسيلقى الرنمينبي الصيني قبولا تصاعديا في التسويات التجارية وصفقات الاستثمار الصادرة، في حال نجاح الصين في تحرير حسابها الرأسمالي وتدويل عملتها، وستلعب دورا محوريا في مستقبل الاقتصاد العالمي».

وتابع حديثه بالقول «بالنظر الى الحقائق الواقعية التي تشوب الاقتصاد العالمي اليوم، بما في ذلك التأثيرات طويلة الأجل لأزمة منطقة اليورو والاتجاه الهبوطي للدولار الأميركي مقارنة بالعملات الأخرى، باتت التحولات ضرورة حتمية على المدى الأطول، غير ان ادارة اقتصاد عالمي بأقطاب متعددة في المستقبل ستفرض تحديات كبيرة من غير المحتمل مجابهتها بالسياسات المحلية، فأولا، تحتاج مجموعة الدول الصناعية الثمانية الى السماح لاحداث تغييرات في الهرمية النقدية الجيوسياسية، وهي ليست مهمة بمنأى عن الموازاة مع مهام اخرى، وفي المقابل تحتاج آسيا الى التعاون في ادارة العملة العالمية، والنهوض بالتكامل الاقليمي، وتعميق اسواقها المحلية للأوراق المالية».

«موديز» تخفض تصنيف 6 مصارف ألمانية من بينها بنك كوميرز

فرانكفورت ـ أ.ف.پ: قررت وكالة موديز للتصنيف الائتماني امس خفض تصنيف ستة مصارف المانية بسبب زيادة مخاطر حدوث مزيد من الصدمات نتيجة لازمة ديون منطقة اليورو.

وقالت «موديز» في بيان انها خفضت التصنيفات الائتمانية طويلة الامد بنقطة واحدة لكل من: كوميرزبنك، ديكابنك، دي زي بنك، وبنوك اقليمية هي ال بي بي دبليو، هيلابا بنك ونوردل بي.

وخفضت الوكالة تصنيف كوميرزبنك الذي يعتبر ثاني اكبر مصارف الاقراض في المانيا، من ايه2 الى ايه3، كما خفضت توقعاته المستقبلية الى «سلبي». واضافة الى ذلك قالت الوكالة ان توقعاتها لتصنيفات جميع البنوك الالمانية «مستقرة» باستثناء بنك دبليو جي زي الذي كانت التوقعات بالنسبة له «سلبية». وجاءت عملية الخفض في اطار مراجعة اوسع لـ 114 مصرفا اوروبيا تم الاعلان عنها في فبراير الماضي، واشارت موديز الى ان عددا من العوامل «ادت الى تدهور تصنيف العديد من المصارف الالمانية بشكل اقل من نظيراتها الاوروبية».

مركز قطر للمال: 63 مليار دولار لمشاريع البنية التحتية تحت التنفيذ

الدوحة ـ كونا: أعلن مركز قطر للمال امس ان حجم المشاريع تحت التنفيذ في قطر خلال العام الحالي يصل الى نحو 63 مليار دولار.

وذكر تقرير صدر عن المركز ان هذا الرقم سيضاف اليه نحو 108 مليارات دولار خلال السنوات القليلة المقبلة، مشيرا الى أن هذه الاستثمارات تمثل ما نسبته 11٪ من جملة استثمارات البنية التحتية في دول مجلس التعاون الخليجي والمقدرة بـ 570 مليار دولار خلال العام الحالي. وأوضح التقرير أن التوسع في الانفاق على مشاريع البنية التحتية سواء في قطر أو في دول مجلس التعاون الخليجي سيكون له انعكاس ايجابي على قطاع التأمين بمختلف مجالاته، مشيرا الى أن قطاع التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي سيستمر في النمو بوتيرة متسارعة تفوق نمو اجمالي الناتج المحلي في المنطقة خلال السنتين المقبلتين وفق استطلاع قام به المركز اخيرا.

إيران ترشح وزير نفطها الأسبق غلام نوذري للأمانة العامة لـ «أوبيك»

طهران ـ يو.بي.آي: رشحت ايران اول من امس وزير نفطها الأسبق غلام حسين نوذري لتولي منصب الأمين العام لمنظمة أوبيك.

وقالت وكالة «مهر» الإيرانية للأنباء ان وزير النفط الإيراني رستم قاسمي بعث برسالة الى الأمانة العامة لأوبيك قدم فيها غلام حسين نوذري الوزير الأسبق للنفط مرشحا لمنصب الأمين العام للمنظمة. وتتنافس إيران والسعودية والعراق والاكوادور للحصول على كرسي الأمين العام لمنظمة أوبيك. وقال قاسمي ان احد المواضيع التي سيتم بحثها في الاجتماع المقبل للدول المصدرة للنفط (أوبيك) في 14 الجاري في ڤيينا انتخاب الامين العام الجديد لهذه المنظمة.

ورشح العراق ثامر غضبان (67 عاما) لتولي منصب الامين العام لمنظمة أوبيك وهو يشغل حاليا منصب المستشار الأعلى لرئيس الوزراء العراقي، وكان قد تولى وزارة النفط في العراق عامي 2004 و2005.

وقالت «مهر» ان خبراء الطاقة يعتقدون ان ايران والعراق يسعيان لتوحيد مواقفهما من اجل الحيلولة دون انتخاب المرشح السعودي مجيد المنيف لمنصب الأمين العام للمنظمة.

يذكر ان الاكوادور رشحت ويلسون باستور لهذا المنصب.

«المركزي الأوروبي» يثبت سعر الفائدة

فرانكفورت ـ د.ب.أ: أبقى البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة عند مستواه المتدني بشكل قياسي عند 1٪ امس برغم تجدد الاضطرابات في منطقة اليورو وتنامي الضغوط على البنك لخفض الفائدة. جاء قرار مجلس تحديد سعر الفائدة بالبنك متفقا وتوقعات معظم المحللين.

وظلت أسعار الفائدة ثابتة في منطقة اليورو منذ أواخر العام الماضي عندما أقدم البنك على خفضها مرتين بمقدار ربع نقطة مئوية الأولى في نوفمبر والثانية في ديسمبر.

لكن تفاقم الأزمة المصرفية في إسبانيا مصحوبة بتنامي النظرة المتشائمة للاقتصاد في منطقة اليورو والناشئة عن أزمة الديون تدفع بعض المحللين للتوقع بأن البنك سيتجه نحو تعزيز الثقة في تكتل العملة الأوروبية الموحدة عبر خفض الفائدة في الأشهر القادمة.

وبالتالي، ستركز الأسواق حاليا على المؤتمر الصحافي لرئيس البنك ماريو دراجي بحثا عن أي إعلان لسياسات جديدة من البنك بشأن كيفية محاربته لأزمة الديون المستمرة منذ مدة طويلة. ويمكن أن يشمل ذلك إشارة دراجي بشأن خطط البنك لخفض محتمل لأسعار الفائدة في الأجل المنظور. من المتوقع أن تعزز توقعات النمو الاقتصادي والتضخم الجديدة للبنك المركزي الأوروبي التي سيتم إصدارها في المؤتمر الصحافي لدراجي الحالة الهشة لاقتصاد منطقة اليورو.

الدول العربية بحاجة لـ 75 مليون وظيفة خلال 8 سنوات

العربية: حلت البطالة التي كانت أحد الأسباب الرئيسة لـ «الربيع العربي»، محورا أساسيا في دورة المنتدى الاقتصادي العالمي حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوراسيا والتي افتتحت أمس الأول في اسطنبول وانتهت فعالياته امس. وناقشت إحدى الجلسات الرئيسة تقرير «دور الشركات الكبيرة في ريادة خلق فرص العمل في العالم العربي» والذي كان ثمرة تعاون بين المنتدى الاقتصادي العالمي و«بوز أند كومباني» العالمية للاستشارات وسابك السعودية للبتروكيماويات، وسعى إلى إطلاق مبادرة للمساهمة في حل هذه المعضلة. وبهذه المناسبة، أكد نائب الرئيس الشريك في شركة بوز أند كومباني الأميركية العالمية للاستشارات، سامر بحصلي، وهو أحد معدي تقرير دور الشركات الكبيرة في ريادة خلق فرص العمل في العالم العربي، أن العالم العربي في حاجة إلى تأمين 75 مليون وظيفة جديدة في العقد الحالي (2010 ـ 2020)، بزيادة 40٪ عن الوتيرة المتوافرة حاليا، لتوظيف الشباب، في ظل النمو السكاني الكبير، إذ إن نصف سكان المنطقة هم دون 25 سنة، ومع انتشار ظاهرة غياب التناغم بين العرض والطلب في سوق العمل في معظم الدول العربية. وأوضح بحصلي، الذي أعد التقرير بالتعاون مع زميله نائب الرئيس الشريك في الشركة ذاتها، شادي مجاعص، خلال زيارة له إلى بيروت أن سوق العمل عالميا يحددها التفاعل بين سوقي العرض والطلب. وتابع أن العرض يحدده خريجو النظام التعليمي المحلي من مواطنين ووافدين، سواء كانوا مهنيين أو جامعيين، أما الطلب فحافزه الأول هو النمو الاقتصادي.

ويشير التقرير إلى نماذج رئيسة لأنظمة سوق عمل عالمية، الأول هو النموذج المسير من السلطات، كالسنغافوري، حيث تتولى وزارة الطاقة البشرية الإشراف المباشر على برامج التعليم في البلاد والتنسيق مع القطاعات الإنتاجية، والثاني يقوم على تعاون القطاعين الخاص والعام، مثل النموذج الايرلندي المبني على تعاون وزارتي التعليم والاقتصاد مع جمعيات صناعية معينة، والثالث نظام سوق العمل الحرة المعتمد في دول متطورة، على رأسها الولايات المتحدة. وتابع بحصلي أن هناك ثلاثة برامج معتمدة عالميا في دعم سوق العمل، أولها برنامج الحماية الحكومية الوقائية للعامل المعتمدة في دول الخليج، والثاني برنامج لتدريب العمال على مواءمة الطلب الوظيفي المحلي، وبرنامج الدعم المالي الحكومي في حال البطالة لفترة معينة، وهو شائع في أوروبا.

وأشار إلى أن السعودية هي أكبر سوق توظيف في المنطقة، ولديها 4 إلى 5 ملايين عامل محلي، يوازيهم 4,3 ملايين وافد أجنبي إلى البلاد، في حين أن معدل البطالة الرسمي يبلغ 10٪، لكنه يختلف وفق الفئات العمرية، ويرتفع لدى الشريحة العمرية 24 إلى 30 سنة.

بريطانيا ستواجه فاتورة بـ 6 مليارات يورو إذا ما قررت اليونان ترك العملة الأوروبية

لندن ـ يو.بي.آي: يواجه دافعو الضرائب البريطانيون فاتورة مقدارها 4,8 مليارات جنيه استرليني أي ما يقارب الـ 6 مليارات يورو سيجبرون على تقديمها إلى اليونان على شكل قروض إذا ما قررت حكومتها ترك العملة الأوروبية الموحدة (يورو).

وقالت صحيفة «اندبندنت» امس الأول إن معهد الدراسات والأبحاث (أوبين يوروب) توقع في تقرير جديد أن تقرر الحكومة اليونانية الجديدة مغادرة اليورو لأن ذلك يمثل خيارا جذابا بالنسبة لها غير أنه لن يترك أمام بريطانيا سوى خيار المساعدة على إنقاذ الاقتصاد اليوناني من خلال صندوق النقد الدولي.

وسيصوت اليونانيون في وقت لاحق من هذا الشهر في الجولة الثانية للانتخابات العامة وتوقعت استطلاعات الرأي أن تحقق الأحزاب الرافضة للشروط الحالية لحزمة الإنقاذ الدولية لبلادها مكاسب كبيرة.

ونسبت الصحيفة إلى راؤول روباريل رئيس قسم الأبحاث الاقتصادية في معهد (أوبين يوروب) قوله «إن الحكومة الجديدة في اليونان ستكون قادرة على البقاء في منطقة اليورو بشكل مؤقت من خلال التفاوض على اتفاق مع الدائنين».

وأضاف روباريل أن تكاليف دعم اليونان إذا ما قررت ترك منطقة اليورو «يمكن أن تصل إلى ما يتراوح بين 54 مليار و210 مليارات جنيه استرليني سيتقاسمها صندوق النقد الدولي ودول منطقة اليورو والدول غير المنضوية في المنطقة من أعضاء الاتحاد الأوروبي مع احتمال تعهد المملكة المتحدة بتقديم ما يتراوح بين 3,2 و4,8 مليارات جنيه استرليني من أصل حزمة الإنقاذ برمتها».

مجموعة الـ 7 لتخفيف قلق الأسواق

طوكيو ـ رويترز: قال وزير المالية الياباني جون ازومي امس إن صانعي السياسة المالية لمجموعة السبع اتفقوا في الرأي على انه ينبغي العمل على تخفيف قلق الأسواق المالية قبل اجتماع مجموعة العشرين في المكسيك في وقت لاحق من هذا الشهر.

وقالت وزارة الخزانة الأميركية ان وزراء المالية بالاقتصادات السبع الكبرى في العالم ناقشوا التقدم بشأن وحدة مالية وانضباط الميزانية في أوروبا وذلك بعد ان عقد الوزراء مؤتمرا طارئا عبر الهاتف لبحث ازمة ديون منطقة اليورو، لكن المجموعة لم تصدر بيانا مشتركا ولم تتخذ أي خطوات فورية.

وأبلغ ازومي شركاءه في مجموعة السبع ان قوة الين وهبوط اسعار الاسهم يشكلان عامل خطورة على الاقتصاد الياباني مشيرا الى ان طوكيو مستعدة للتدخل في السوق لوقف صعود عملتها.

دراسة سويسرية: فشل مشروعات التنمية أدى إلى ظهور 1,5 مليار نسمة يعيشون في مناطق غير مستقرة سياسيا في العالم

أكدت دراسة صادرة عن الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون التابعة لوزارة الخارجية السويسرية امس ان فشل مشاريع التنمية التي تمولها الدول المانحة قد أدى الى ظهور مليار ونصف المليار نسمة في العالم يعيشون في ظل أوضاع سياسية غير مستقرة لا هم في حالة حرب ولا هم في مرحلة استقرار وتنمية مستدامة.

وتوضح الدراسة «ان ظاهرة حالة عدم اليقين الاجتماعي والسياسي تلك تزايدت منذ تسعينيات القرن الماضي مع ظهور توترات ذات طبيعة معقدة ومتداخلة تتشابك فيها خلفيات عرقية او فكرية او عقائدية او بسبب توترات ناجمة عن خلل في التوازن الاجتماعي فتعاني الشعوب مرتين الأولى بسبب عدم تنمية مجتمعاتها لانهماكها في صراعاتها والثانية بسبب ضعف مؤسسات الدول ذاتها على المدى البعيد». وتشير الدراسة الى ان «نحو 90٪ من الصراعات التي اندلعت في السنوات العشر الأخيرة كانت في مناطق شهدت صراعات في الثلاثين عاما التي سبقتها وان هذه الصراعات أدت الى تشريد 42 مليون نسمة ما يعني ان اتفاقيات السلام التي من المفترض ان تنهي الصراعات كانت هشة او ان الحكومات التي أعقبتها لم تكن على قدر المسؤولية المطلوبة».

وتقول الدراسة «ان عدد تلك الدول يتراوح بين 30 و50 دولة حسب المعايير التي يتم من خلالها تصنيف الدول على انها «ذات أوضاع غير مستقرة» إلا ان القواسم المشتركة بين تلك الدول تتمثل في سوء تغذية الأطفال وارتفاع معدلات الوفيات بينهم وضعف بنيتهم الجسمانية والصحية لمن ينجو من الموت الى جانب تراجع فرص حصولهم على حقهم في التعليم بمعدل يقل ثلاث مرات عن المعدلات العادية».

وتربط الدراسة بين تلك الأوضاع وتأثير برامج الاغاثة الإنسانية والمساعدات ومشروعات التنمية الدولية «اذ لم تكن على المستوى المطلوب فضلا عن مسؤولية الدول المانحة التي آثرت تجنب تحمل مسؤولياتها في دعم برامج التنمية في تلك الدول استنادا الى ان التعامل مع الحكومات المستقرة يؤتي بنتائج اكثر ضمانا». إلا ان هذا الموقف بدأ يتخذ منحى جديدا بعدما ادركت الدول المانحة ان إهمال تلك الدول غير المستقرة سياسيا يفاقم من مشكلاتها ويعوق حلولا محتملة يمكن ان تؤدي الى استقرار الأوضاع فيها كما يؤدي هذا الاهمال الى انتشار الجريمة المنظمة وارتفاع نسبة الفارين بحثا عن اللجوء لاسيما الى دول الشمال.

في الوقت ذاته توضح الدراسة ان ضخ 46,7 مليار دولار منذ عام 2009 لصالح دعم مشاريع تنموية في الدول الهشة وغير المستقرة سياسيا لم تكن كافية اذ لم تشكل تلك المبالغ سوى نسبة 37٪ فقط من حجم الأموال المطلوبة للتنمية الشاملة في تلك الدول.

ألمانيا لجذب العمالة الأجنبية المتخصصة

برلين ـ د.ب.أ: تعتزم حكومة برلين ووكالة العمل الألمانية شن حملة دعائية داخل ألمانيا وخارجها لجذب العمالة المتخصصة لتغطية النقص في سوق العمل الألمانية. وأعلن وزير الاقتصاد الألماني فيليب روسلر ووزيرة العمل أورزولا فون دير لاين ورئيس وكالة العمل الألمانية فرانك يورجين فايزه امس في برلين عن مشروع بهذا الشأن يهدف لجذب العمالة المتخصصة من داخل ألمانيا وخارجها. يأتي ذلك قبل وقت قليل من القمة الثانية التي تجمع الأطراف المعنية في ألمانيا بدعوة من حكومة برلين في قصر ميسبرغ في برلين.

وحسب فايزه فإن سوق العمل سيعاني بحلول عام 2025 نقصا في العمالة المتخصصة وأنه من غير المستبعد أن يمثل هذا النقص مخاطر أكبر على الشركات من مخاطر الأزمة المالية. ودعا فايزه إلى أخذ هذه المشكلة على محمل الجد.

وقالت وزيرة العمل فون دير لاين: «هناك عمل لا يؤدى هناك طلبيات لا تنفذ». وراهن كل من وزيرة العمل ووزير الاقتصاد على الوصول بشكل أفضل لمخزون القوى العاملة داخل ألمانيا وخارجها. وتعتزم فون دير لاين التعويل في ذلك بشكل أفضل على كبار السن والنساء في ألمانيا.

وقال وزير الاقتصاد داعيا العمالة الأجنبية المؤهلة للقدوم لبلاده: «إنه من المجدي القدوم لألمانيا».